

الشرعية وحسب ذلك بعد ان ثبت عند الحكم المسمى اعلاه ما ذكر
 ثبوته اعلاه وان المسح المعين اعلاه وفضل الجهد المعينه اعلاه وان
 المكان الذي هو المسمى المحدود اعلاه ما ذكر المشتري المسمى اعلاه وحوزه
 وبسببه الى حين البيع المثلثون الشرعي وبعدها سميها شرطا المثلث
 وبعد تمام ذلك صحة وفضل البيع المسمى اعلاه باذن الحكم المسمى اعلاه
 جميع المكان الذي هو المثلث المعين اعلاه محفوظا مطلقا وفضلها شرطا
 على الجهد المذكور اعلاه بحري حوزة وصا قعة حسبما هو معين وسين
 وشروط في الحال والمال في كتابه وفضل ذلك المقدم التاريخ وفضل
 الاشهاد بذلك ما شرح به في كتابه **كتاب البيع**
 واما ما شهد عليه فلا ان فلان بن فلان كان اشترى منه وباعه
 في عقد واحد صفقه واحدة ما هو له وملكه وبسببه الجهد البيع العاد
 بينهما بتاريخ من تقدم وذلك جميع المكان القلافي وفضل وفضل
 كحفته كلها اشترى شرعا وسما ما سماه من مبيعاته انما اشترى
 المسمى اعلاه وفضل اليه المثلث المذكور فقبضه منه فحازها شرعا
 وانه سلم الى المشتري المبيع المعين اعلاه فقبضه منه فحازها شرعا

المشتري المذكور اعلاه مبلغ ثمانية اعماله كذا اور عنه على الدين المذكور جميع
 الدين الذي ذكرها محفوظا كلها رهنها صحتها لا ما شرعا ودون حبله
 المسمى اعلاه في بيع الرهن المذكور عند حلول الدين وبعده يتم المثلث
 فانزله من تناون في قبض المثلث وتسلم المبيع والمكانه والاستهاد
 على الرسم المعتاد وفي وفا الدين المعين اعلاه ودفعه الى مستحقه المسمى
 اعلاه حسبما هو مشروح في المحجة المذكورة لمورحه كذا وذلك
 جميع الدار المذكورة دفع المشتري المسمى اعلاه الى البائع الوكيل المسمى
 اعلاه جميع المثلث المعين اعلاه فقبضه منه فقبضها شرعا ثم دفع
 منه الى المشتري المذكور كذا ولذا ادعها وفا الدين المعين اعلاه فقبضه
 منه فقبضها شرعا برئت بذلك ذمه المشتري المذكور المسمى المعين
 ومنه كجز منه وذمه الموكل المعين المسمى اعلاه من جميع الدين المعين
 اعلاه براه شرعية وخلفه بما لو كمل البائع المسمى اعلاه من نظر الدين المعين
 اعلاه من المثلث المذكور اعلاه خلواتا ما بعد التسليم والتسليم والروية
 والمعاذة الشرعية وحصر الوكيل المسمى اعلاه وانتمت بصفه هذا البيع
 والمؤذة والذمه وجبريانه على الوجه الشرعي ولو كمل البائع المسمى

لا
 له